ميكنة الزراعة..*

إن تحسين خواص التربة وتوفير البيئة الصالحة للنبات لا يمكن أن يقف عند حد تنظيم وسائل الصرف الجيد وتوفير العناصر الغذائية للتربة ، بل لابد من تحسين وسائل الخدمة والعمليات الزراعية بحيث تجرى بالاتقان والسرعة اللازمتين اللتين تقصر عن تحقيقهما الآلات البدائية المستعملة الآن فى الزراعة المصرية .

وهذا يقتضى التوسع فى استعمال الآلات الزراعية الحديثة التى تخفض من تكاليف الإنتاج وترفع من غلة الحاصلات مع توفير الجهد والوقت وصرفهما إلى أوجه النشاط الأخرى ، فضلا عن توجيه الحيوان الزراعى إلى الغرض الأصلى منه ، وهو إنتاج اللبن واللحم اللذين تفتقر إليهما البلاد فى الوقت الحاضر .

وترمى سياسة الوزارة إلى تطبيق الأساليب الآلية فى الزراعة بإحلالها محل الأساليب القديمة والتغلب على المشكلات الفنية والاقتصادية والاجتماعية ، وتوفير قطع الغيار والوقود والقوة الفنية اللازمة للإصلاح والصيانة وتدريب العمال ، وترتكز هذه السياسة على دعامتين :

أولا — اختيار نوع الآلات الزراعية حسب حاجة الزراعة اليها ، ووضعها فى برنامج داخل نطاق الأولويات . وترى الوزارة أن أولى هذه الآلات استعمالا وتؤثر على الأيدى العاملة هى الجرارات وماكينات الرى وآلات مقاومة الآفات وآلات الدراس .

ثانيا — وضع سياسة لنظام استيراد هذه الآلات وقطع الغيار اللازمة لها بحيث يضمن استمرار استعمالها ، وذلك بالاتصال بوزارتى الاقتصاد والخزانة لتدبير العملات المختلفة اللازمة للاستيراد .

(*) أحد بحوث البرنامج التنفيذى لتخطيط السياسة الزراعية العامة الذى نشرنا البحث الأول منه فى العدد السابق .

وعملا على نشر الخدمة الميكانيكية واستفادة صغار الزراع الذين لا تمكنهم ظروفهم من شراء آلات زراعية فإنه يتعين على الدولة تشجيع توفير الخدمات الآلية وجعلها فى متناولهم ، ويمكن تحقيق ذلك باتباع الوسائل الآتية :

١ — إمداد الجمعيات التعاونية بالآلات الزراعية أو منحها قروضا لهذا الغرض .

٢ — تشجيع الشركات على القيام بالخدمة الآلية للفلاح فى المناطق التى لا توجد فيها جمعيات تعاونية ، ومنحها الضمانات الكفيلة باستمرارها فى تأدية هذه الخدمات مع مراقبتها لضمان عدم استغلال الزراع .

٣ — إنشاء محطات للآلات الزراعية فى المناطق التى لا تتوافر فيها أى خدمة من الخدمات السابقة ، على أن تقوم المحطات بالتعاقد مع المزارعين مقدما على الأعمال المطلوبة منها ومواعيدها .

الهيئة العامة للآلات الزراعيـــة :

إن قيام عدة جهات بتنفيذ برنامج نشر الخدمة الآلية يستوجب تكوين هيئة عامة للآلات الزراعية تابعة لوزارة الزراعة لتنسيق الجهود وضمان توفير الخدمة الآلية . وتختص هذه الهيئة بالآتى :

١ — إيجاد الجهاز المتجانس من الأفراد والجمعيات التعاونية والشركات .

٢ — ضمان قيام المؤسسات والجمعيات بالتزاماتها نحو الزراع مع إلزامها بإنشاء محطات الصيانة والإصلاح اللازمة كلما زاد عدد الآلات فى منطقة ما على عدد معين ، وإلزامها بالاحتفاظ فى مخازنها بقطع غيار بكميات لا تقل نسبتها عن ١٠ ٪ من قيمة الآلات الموجودة .

٣ — العمل على إيجاد محطات للخدمة الآلية تتوسط المناطق الزراعية لضمان وفاء الهيئات بالتزاماتها وتقديمها فى سهولة ويسر .

٤ — تحديد الأسعار المناسبة لأداء مختلف العمليات الزراعية ، وأن تكون الخدمات عن طريق إبرام عقود مقدماً بين الهيئات والزراع تبين فيها الالتزامات على كل من الطرفين تفصيليا .

٥ — العمل على نشر الوعى بين الزراع لاستخدام الآلات الزراعية .

٦ — مراجعة أسعار الآلات الزراعية التى تقوم بها الآن وزارة التموين ؛ وتقسيم قطع الغيار إلى مجموعات بحسب نسبة وسرعة الاستهلاك لتحديد نسبة الربح فى كل مجموعة .

٧ — إنشاء محطة لاختبار الآلات الزراعية وملحقاتها تقوم بفحص وتجربة الآلات الزراعية المختلفة قبل التوسع فى استيراد أى نوع منها لتقدير مدى ملاءمتها للظروف المحلية . وتبلغ تكاليف إنشائها وتشغيلها ٤٥,٧٣٠ جنيها ، وتمكن الاستفادة من المحطة التى تقرر إنشاؤها بكلية الزراعة بجامعة الاسكندرية التى اعتمد لها مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه بما فيها من آلات ، على أن يتولى الإشراف عليها مجلس إدارة تمثل فيه وزارة الزراعة والإصلاح الزراعى والأشغال ، وكليات الزراعة بالقاهرة والاسكندرية .

٨ — إنشاء خمس محطات للخدمة الآلية فى مدى خمس سنوات بمديريات الدقهلية وكفر الشيخ والبحيرة والمنيا وأسيوط ، مزودة بالجرارات وآلات الرى والدراس ، لتكون نموذجا تحتذيه الشركات عند إنشائها ، على أن ينظر فيما بعد فى أمر تمليك هذه المحطات للشركات . وتبلغ تكاليف إنشاء وتشغيل المحطات الخمس لمدة خمس سنوات ٢,٦٦٨,٥٤٥ جنيها يخص السنة الأولى منها ٣٦٥,٣٤٣ جنيها .

٩ — إنشاء مركزين للصيانة والإصلاح : أحدهما بالوجه البحرى ، والآخر بالوجه القبلى لاقتداء المؤسسات بهما عند إنشاء مثل هذه المراكز ، وتبلغ تكاليف إنشاء المركزين وتشغيلهما فى خمس سنوات ١٥٧,٥٧٥ جنيها .

أثر الخدمة الآلية فى البيئة العاملة :

قد يتبادر إلى الذهن أن استعمال الآلات الزراعية سيوجد نوعا من البطالة بين العمال الزراعيين إلا أن الحقيقة تخالف ذلك ، فتأثيرها على الأيدى العاملة عرضى بينما سيكون مباشراً على الحيوان الزراعى الذى سيخصص للغرض الأصلى منه وهو انتاج اللبن واللحم .

وباستعراض حالة العمل البشرى عند استعمال الآلات الزراعية يتضح مايلى:

١ ــ الدراس الآلى: تجب مراعاة استعمال آلات دراس بدون مغذ ميكانيكى فى المناطق التى تتوافر فيها الأيدى العاملة حتى يمكن تشغيل العمال الذين تتطلبهم عملية الدراس بالنورج.

٢ ــ الحرث: تقدر البطالة الناتجة عن تعميم الحرث الآلى بنحو ٢٥٠,٠٠٠ عامل.

٣ ــ الرى: يستوعب ٢٠,٠٠٠ عامل لإدارة الماكينات إذا عمم الرفع الآلى،

وقد أشار برنامج مكافحة الآفات إلى أن تعميم المكافحة الآلية فى كافة المساحات والحاصلات المزروعة يستدعى تشغيل ١٥٠,٠٠٠ عامل.

وعلى ذلك يكون عدد العمال المحتمل تعطيلهم ٨٠,٠٠٠ عامل ينتظر تشغيل جانب منهم فى الصناعات الزراعية المختلفة وصناعة الألبان، وفى المصانع الجديدة التى تزمع الدولة إنشاءها.

الفوائد المنتظرة من تعميم الخدمة الآلية:

مما لاشك فيه أن تعميم نشر الخدمة الآلية فضلا عن سرعة إنجازها للعمليات الزراعية، فإنها تحقق وفرا كبيرا فى تكاليف الخدمة وتجهيز الأراضى للزراعة، ويقدر الوفر فى تكاليف تجهيز الأراضى وعمليات الدراس بنحو ٩,٥٥٠,٠٠٠ جنيه سنويا.

كما تقدر قيمة العائد السنوى من تقليل الفقد فى الدراس بنحو ٧,٧٠٠,٠٠٠ جنيه تضاف إلى الزيادة المنتظرة فى الدخل القومى، وتقدر بعشرات الملايين من الجنيهات. وذلك نتيجة لزيادة إنتاج الألبان ومكافحة الآفات آليا.